



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 06 شوال 1432
الموافق 04 سبتمبر 2011

فهرس

ص 03 محضر الجلسة العلنية الأولى

■ إفتتاح الدورة الخريفية العادية لسنة 2011.

**محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأحد 06 شوال 1432
الموافق 04 سبتمبر 2011**

خلال هذه الدورة، وفيها نقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيد نائب الوزير الأول،
السيد وزير الدولة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أرحب بكافة ضيوفنا الأكارم الذين شرفوا الهيئة بحضورهم معنا مناسبة افتتاح دورة الخريف العادية في مجلس الأمة، فباسمكم، زميلاتي زملائي، أقول لهم شكراً على هذا الحضور وهذه المشاركة.

أما لزميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة فأقول: عودة ميمونة إلى رحاب المجلس ودورة برلمانية - إن شاء الله - حافلة بالإنجازات التشريعية والبرلمانية. أيتها السيدات، أيها السادة،

نلتقي اليوم كالعادة للمشاركة في افتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2011، وتشاء الصدفة أن تتم هذه المناسبة في ظل أجواء عيد الفطر المبارك وحركية الدخول الاجتماعي.

بالنسبة لعيد الفطر المبارك أود أن أنتهز السانحة لكي أوجه لكم، سيداتي سادتي، جميعاً خالص التهاني بهذه المناسبة الدينية المباركة وأن أدعو الله عز وجل أن يتقبل منا جميعاً صيامنا وقيامنا.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد نائب الوزير الأول؛
- السيد وزير الدولة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

**إفتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثلاثين صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني .

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2011 في مجلس الأمة.

بعد هذا، تعودنا دائماً في مثل هذه المناسبات أن نلقي كلمة، نتعرض فيها لما ينتظرنا من أشغال

وفي كافة المجالات.

إننا نريد استغلال المناسبة للتذكير بهذه الحقائق التي تعتبر بالواقع من البديهيات بالنسبة للمتتبع العادي، ونقول إنها حقائق يجب التأكيد عليها لأن هناك للأسف من ينساها أو يتناساها. وقد يكون من المستحب الرجوع فيها إلى الأرقام والمعطيات التي كانت تقدم يومياً عقب اجتماعات السيد رئيس الجمهورية مع وزراء القطاعات الاقتصادية المختلفة كونها تعد بالواقع أحسن دليل لمعرفة مدى ضخامة الجهد ومدى كبر الإنجازات التي حققتها الجزائر وفي كافة المجالات.

لقد عرجنا في حديثنا عن الجهد الاقتصادي لنؤكد على أهميته مع هذا الدخول الاجتماعي ناهيك عن كون التذكير بهذه الحقائق بكل ما تحمله من آثار إيجابية على الصحة الاقتصادية للبلاد سوف تترتب عنها انعكاسات إيجابية على الجبهة الاجتماعية.

أما المحور الثاني الذي عادة ما يشغل بال المواطنين في مثل هذه الأيام فهو الدخول الاجتماعي بكل ما يأتي به من ضغوطات وما ينتظر منه من مستجدات.

لهذا وبالتوازي مع عودة الحركة الاقتصادية لهذا القطاع من النشاط الاقتصادي أو ذلك فمن الطبيعي أن يحظى الجانب المتعلق بالقدرة الشرائية للمواطن بصفة عامة وللعمال بصفة خاصة بالاهتمام.

لهذا فمن المرتقب أن تستأنف اجتماعات الثلاثية مع نهاية هذا الشهر، حيث يلتئم شمل الشركاء الاجتماعيين لدراسة وضعية العاملين والتكفل بالقضايا المطالبة العالقة أو تلك التي استجدت ويتوجب دراستها وإيجاد الحلول لها.

إننا بقدر ما نبارك هذه الاجتماعات يحدونا كبير الأمل في أن تحقق هذه اللقاءات التي أثبتت بالماضي نجاعتها وأصبحت مثلاً يقتدى به، أن تتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة للقضايا المطروحة على مستوى دنيا الشغل وعلى صعيد الجبهة الاجتماعية.

وخارج إطار الثلاثية أملنا أن تبقى المطالب التي ترفعها بعض الجهات وفي بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في إطارها المناسب وأن

أيتها السيدات، أيها السادة،

يتزامن افتتاح دورة الخريف العادية لهذه السنة أيضاً مع الأجواء التي تصاحب عادة الدخول الاجتماعي واستئناف النشاطات العادية في البلاد. إذ بعد أيام ينطلق الموسم الدراسي الجديد وفيه يلتحق ملايين التلاميذ والطلبة بالمدارس والثانويات ولاحقاً بالجامعات، كما أن ملايين العمال والموظفين استأنفوا هم الآخرون نشاطاتهم بعد عطلة استفاد منها الجميع، وفي كلتا المناسبتين يبعث النشاط وتعود الحيوية ضمن المجتمع ككل.

وفي ظل أجواء الحركة التي يولدها الدخول الاجتماعي عادة يبقى الانشغال الكبير الذي يشغل بال الجميع هو الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الشأن يتركز الاهتمام هذه الأيام أيضاً في اتجاه محورين:

أولهما استئناف العمل في نطاق تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي رصدت له الدولة مقدرات مالية ضخمة لتمويل مشاريع اقتصادية متعددة الأوجه، مشاريع من شأنها أن تولد حركية تساهم في تفعيل مجرياتها كافة شرائح المجتمع وخاصة الفئة العاملة التي سوف تقوى ويزداد عددها عبر تشغيل عشرات الآلاف من العمال الجدد، الذين يدخلون سوق العمل ويساهمون بالإضافة إلى أولئك الموجودين في إنجاز مئات الآلاف من السكنات وآلاف الكلمترات من الطرقات ويشيدون مئات المدارس والثانويات بالإضافة إلى مئات المرافق التي تبنى في الميادين الصحية والشؤون الاجتماعية والرياضية وخاصة تلك التي تُخصّص بها فئة الشباب.

يتحقق كل ذلك بالتوازي مع الجهود الضخمة المبذولة لإيصال تمديدات المياه والغاز والكهرباء إلى مختلف القرى والمداشر عبر التراب الوطني.

إنها حقاً أعمال جبارة تزداد وتيرتها مع كل دخول اجتماعي ولا تتوقف طيلة شهور السنة، إنجازات تساهم في تقوية الحيوية للاقتصاد الوطني، وتستجيب بالوقت ذاته لمقتضيات سوق العمل وتظهر مدى الجهد الذي تبذله الدولة من أجل تحريك الآلة الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المواطن

تنفيذ مراحلها وفق محطات محددة وضمن آجال معروفة، لا بالسرعة المتهورة ولا بالبطء المؤثر على النهج.

وفق هذا التصور تمت وتتم عملية إعداد مشاريع قوانين الإصلاحات. إن الالتزام بتقيد هذا التصور هو الذي أكسب صدقية العملية وبين سداد الرؤية وأكد الرغبة المخلصة في تحقيق الإصلاح.

علماً بأن كافة مشاريع النصوص القانونية الخاصة بالإصلاح كان بالإمكان إصدارها عادياً من الجهات المخولة بإصدارها ووفق الإجراءات العادية المعمول بها، ولكن السيد رئيس الجمهورية أبقى إلا أن يشرك بالرأي والمقترح كافة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومكونات المجتمع المدني ليعطي عملية الإصلاح البعد الذي تستحقه من خلال المشاركة الواسعة لفئات عريضة من المجتمع، ويلبس هذه الإصلاحات واسع المساهمة من قبل الأطراف المؤهلة لتقديم المساهمة، تلك هي المنهجية التي اعتمدت، وهذا ما تم اتباعه عملياً حيث دُعيت فئات فاعلة من المجتمع المدني وتجاوبت معها جل الأطراف المعنية، فأعطت رأيها حول نصوص الإصلاحات وعبرت عنها بوضوح كبير وصراحة تامة.

ولقد وجدت الآراء المتقاسمة ما بين الأغلبية منها طريقها إلى الاعتماد أو هي ستجدها في مشاريع النصوص القانونية المقررة والخاصة بالإصلاح.

ولن أكون قد أتيت بجديد إذا قلت إن هذه الإثراءات سوف تتواصل من دون شك لدى تقديم مشاريع النصوص إلى البرلمان الذي سيتولى بدوره مهمة التأكيد على الرغبة في تحقيق هذه الإصلاحات وتعميق مضمونها عند الضرورة.

ما نريد قوله من خلال هذا التذكير وفي هذه المناسبة هو أن العملية خلافاً للأحكام المسبقة التي أتى بها البعض هنا وهناك فإن العملية سارت وتسير بنفس التعهدات التي تم الإعلان عنها وبذات الأجل المسطرة لها ووفق المنهجية التي اعتمدت من البداية. ووفق هذا التصور تأتي اليوم مشاريع النصوص الخاصة بالإصلاحات لتبرمج في الدورة، وهكذا فإن

تجد علاجها من خلال الحوار وأن يقدم فيها العقل والمنطق بعيداً عن مناخ الضغوطات وأجواء التوتر الذي قد يؤدي إلى الوصول إلى حالات الانسداد التي يكون المواطن فيها في أغلب الحالات هو الضحية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

فيما يخص أشغال دورتنا هذه نقول إننا لن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا إن هذه الدورة ستكون مميزة بل هي ستكون دورة غير مسبوقه سواء من حيث مضمون بنودها أو من حيث أبعاد ومرامي مشاريع النصوص المدرجة فيها.

إنها نصوص تأتي بالواقع لتأكيد الإرادة الجادة والمخلصة التي أتى بها السيد رئيس الجمهورية والرامية إلى تحقيق إصلاحات شاملة وجذرية، إصلاحات استمدت مرجعيتها من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، ومن التجربة الثرية التي عاشتها البلاد ومن المساهمات البناءة التي أتت بها الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومكونات المجتمع المدني أثناء لقاءات هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية، وفي هذا الإطار وللأمانة نقول: لقد كان لهذه المساهمات أي مساهمات الأطراف المتشاور معها، دور لا ينكر في تطعيم مضمون مشاريع النصوص القانونية الخاصة بالإصلاحات والمبرمجة للدورة، ولقد بدأ جلياً هذا الأمر خاصة في مشاريع القوانين التي وافق عليها مجلس الوزراء الأخير والتي ستحال قريباً إلى البرلمان.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الإصلاحات التي تم الإعلان عن الشروع فيها في 15 أفريل وتم تأكيد وتفعيل مضمونها ومراحلها في 2 ماي 2011، سارت وهي تسير وفق منطوق صائب وحسب أجندة محددة تم الإعلان عنها في حينها وهي تنفذ وفق المواعيد التي من البداية حددت وحسب المحطات المبرمجة التي تم الإعلان عنها في وقتها، بدءاً بالمشاورات، مروراً بإعداد مشاريع النصوص وانتهاء بتقديمها إلى البرلمان؛ الأمر الذي يجب التذكير به في هذا المجال هو أن الإصلاح عملية هامة وهو يتطلب توفير الأجواء المناسبة وهو يستوجب

الميادين. نقول إن هذا القانون سيستقطب كالعادة اهتمام أعضاء مجلس الأمة لما له من علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن وللدولة، ولما تتضمن بنوده من خيارات تنموية طموحة كرسها مشروع التنمية الخماسي الذي خصصت له مليارات الدولارات لتمويل مشاريعه العديدة والمتنوعة.

لعل الجديد في برمجة مشاريع نصوص دورة خريف هذه السنة هو إدراجها مشروع قانون كان يدخل بالماضي في صميم مطالب البرلمانين كونه يعزز من الدور الرقابي لعضو البرلمان بصفة خاصة والبرلمان بصفة عامة، ونعني به القانون الخاص بتسوية الميزانية الذي سيكون مخصصا هذه المرة لإعطاء صورة عن مدى تنفيذ بنود ميزانية سنة 2009.

إننا نثمن هذا التوجه ونعتبره خطوة إيجابية تصب في الاتجاه الصحيح الرامي إلى تقوية مكانة البرلمان الرقابية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نسجل في خانة إيجابيات الدورة هذه المرة، عدم وجود نصوص قانونية تدخل في نطاق الأوامر، هذا التوجه يأتي تأكيدا للإرادة الجادة الرامية إلى تعزيز وتقوية دور البرلمان.

في هذه الدورة سيتولى مجلس الأمة بالدراسة والتحليل وتحديد الموقف من نصوص أخرى كقانون الجمارك المراجع والقانون البحري المراجع هو الآخر، أما القانون الخاص بالوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته فإنه يأتي ليتولى معالجة انتشار ظاهرة العنف في ملاعبنا الرياضية - تقريبا - بكل ما يترتب عنها من أحداث شغب وخسائر بشرية ومادية ليست بالقليلة.

قطاع البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية سيجد مكانه في الدراسة والعلاج خلال هذه الدورة. إن تنوع المجالات التي تعالجها هذه الدورة كما لاحظتم ولا شك من خلال استعراض مشاريع النصوص المسجلة للدراسة وتحديد الموقف، وبالإضافة لذلك فإن البرلمان سيساهم في شرف إعطاء الرسمية القانونية لسياسة الإصلاح التي قررها

هناك ما لا يقل عن 13 مشروع قانون مدرج في جدول أعمال الدورة، وللأهمية فإن جل مشاريع هذه النصوص تأتي إلى البرلمان في شكل مشاريع قوانين عضوية طبعاً للأهمية.

وهكذا، فبعد قانون البلدية الذي صادقنا عليه في الدورة الماضية سيتولى مجلسنا بالتحليل والدراسة قبل المصادقة على مشروع القانون العضوي الخاص بالانتخابات ومشروع القانون العضوي الخاص بتحديد الحصة التي يجب أن تشارك بموجبها المرأة إلى جانب الرجل في سياسة بناء المجتمع والدولة وأيضا مشروع القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية.

وبقصد تفعيل دور المجتمع المدني، سيدرس مجلس الأمة قانوناً خاصاً بتنظيم وتفعيل نشاط ودور منظمات المجتمع المدني.

وبغرض تمكين البرلمانين من تأدية دورهم كاملا في مجال تمثيل المواطنين الذين وضعوا الثقة فيهم سيدرس البرلمان بغرفتيه مشروع قانون عضوي يتولى تحديد حالات الجمع بين التمثيل في البرلمان وممارسة النشاطات الأخرى الخارجة عن نطاق اختصاص البرلمان، ويتعلق الأمر هنا بمشروع القانون العضوي الخاص بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية.

مشروع القانون العضوي الخاص بالإعلام لأهميته سيكون أيضا واحداً من مشاريع النصوص القانونية المميزة في الدورة؛ ولن أكون قد أتيت بجديد إذا أنا قلت إن حرية التعبير وحرية الرأي هي الركائز التي يستند إليها أي نظام ديمقراطي، وأعتقد أن ذلك هو الهدف الذي يجب علينا أن نفهمه من الإتيان به ولهذا أيضا يتوجب علينا إعطاءه الأهمية التي يستحقها مثل سابقه من مشاريع النصوص.

دورة الخريف العادية لهذه السنة ستدرس مشاريع نصوص قانونية هي الأخرى تكتسي أهمية كبيرة كمشروع قانون الولاية ومشروع قانون المالية الذي جرت العادة سنويا أن يكون القانون المحوري في كل دورات الخريف العادية من كل سنة، كونه يقنن نفقات تسيير شؤون الدولة لمدة سنة كاملة وفي كل

مصاعب تزداد تصميماً على مواصلة طريقها في مجال التنمية والبناء والتشييد وإقامة الدولة الديمقراطية الحديثة والمجتمع الآمن في ظل العيش الكريم والحياة المطمئنة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

نتابع أيضاً بكثير من الاهتمام ما يجري في أكثر من بلد عربي وإنا إذ نتابع هذه الأوضاع بكثير من الاهتمام حيناً بالألم وحيناً آخر بالأمل، فإننا نعتقد أن هذه الشعوب سوف تتجاوز أوضاعها وسوف ترسي قواعد تسطير مستقبلها وفقاً لما تريده شعوبها في إطار وحدتها الترابية وتماسكها الوطني.

وفي الختام أشكر الجميع على الحضور وكرم الإصغاء في هذه الجلسة الدالة.

“وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون” صدق الله العظيم؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ الجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة بعد منتصف النهار

السيد رئيس الجمهورية.
أمرٌ آخر يجب التذكير به في الباب الخاص بجدول أعمال الدورة وبنوعية مشاريع النصوص المسجلة فيها، وهو أن الهيئة التنفيذية لم يسبق لها أن أقدمت على تسجيل مثل هذا العدد الكبير من مشاريع القوانين العضوية وبهذه الأهمية وخلال دورة واحدة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية التي تكتسبها الدورة، والدور الكبير الذي ينتظر من برلماننا القيام به أثناءها.

إنطلاقاً من كل ما سبق ونتيجة له نقول، زميلاتي زملائي، إننا جميعاً مدعوون أثناء هذه الدورة للمساهمة بأكبر قدر ممكن من الجهد لدعم وإنجاح هذه الإصلاحات والدعوة لها وفي هذا السياق فإننا من جانب آخر نقدر المهمة الوطنية الكبيرة التي تقوم بها الحكومة وهي تعكف على إعداد مشاريع نصوص بهذه الأهمية.

وكالعادة ستعرف الدورة نشاطات أخرى إن على صعيد العمل الرقابي أو ترقية الثقافة البرلمانية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عرفت بلادنا خلال الشهر الماضي أحداث عنف تمثلت في وقوع أكثر من عمل إرهابي جبان كان أبرزها العمل الإرهابي الذي استهدف الأكاديمية العسكرية في مدينة شرشال ومركز شرطة تيزي وزو، وهي الأعمال التي تسببت للأسف في إزهاق أرواح جزائرية.

إننا بقدر ما نندد بهذه الأعمال المجرمة ونترحم على أرواح الشهداء ونقدم التعازي والتعاطف لعوائلهم، فإننا نقول أيضاً إن قوات الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن التي نوجه لها التحية والعرفان بهذه المناسبة، إن هذه الأخيرة لن تترك مرتكبيها بدون عقاب وهي ستواصل ملاحقتها لهم إلى أن يتم القضاء النهائي عليهم وعلى كل الذين لم يعودوا إلى رشدهم إلى الآن.

إن ما نود التأكيد عليه في هذا الإطار هو أن هذا العمل الجبان لن يوقف مسيرة الجزائر ولن يؤثر على توجهاتها، فالتجربة المريرة التي مرت بها الجزائر بالماضي قد حصنتها وجعلتها في كل مرة واجهتها

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 07 شوال 1432

الموافق 05 سبتمبر 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587